من قبيل تسمية المسبب من حيث ادراكه باسم السبب وتسمية
الشيء باسم آلته من حيث افادته واستفادته قوله فاطلق
عليه هذا الاسم لذلك اي اطلق عليه او سماه اي فاطلق على
ما يفيد معرفة العقائد عن ادلتها هذا الاسم اي اسم الكلام
اولا لذلك اي لكونه اول ما يجب من العلوم الموصوفة بما
ذكر ولما كانت التسمية بالاسم يلزم منها اطلاق الاسم على
المسمى ولذا توجد مجازا ان لا حقايق لها نبه على ان التسمية
بالكلام شاركها اطلاق الاسم على المسمى في الوجود بقوله
فاطلق عليه الخ واتى بالفاء دون الواو اشارة الى ان
الاطلاق وقع عقب التسمية باسم الكلام بدون تاخر فان
قلت لم نبه على ذلك في هذا الوجه دون بقية الوجوه
مع ان اطلاق هذا الاسم على ذلك المسمى جار في بقية الوجوه
فالجواب انه نبه عليه في هذا الوجه لاجل التوسل الى
قوله ثم خص به الخ المحتاج اليه في هذا الوجه دون بقية
الوجوه لدفع التوهم الاتي كما يظهر لك بالتامل وانما قيدنا
الاطلاق بقولنا اولا لانه لو لم يقيد به لقيل ان الاولية
المذكورة في هذا الوجه بقوله اول ما يجب الخ اما ان تكون
ملحوظة في العلة بحيث تكون العلة في الاطلاق كون علم
التوحيد اول ما يجب ان يعلم ويتعلم بالكلام او لا تكون
ملحوظة فيها بحيث تكون العلة في الاطلاق كون علم التوحيد
مما يجب ان يعلم ويتعلم بالكلام فان لم تكن ملحوظة في العلة
كان ذكر الاولية في العلة ضائعا لعدم الحاجة اليه وان كانت ملحوظة
في العلة كما جرينا عليه في حمله لكونه هو المتبادر كان قوله
ثم خص به غير مفيد ايضا لعدم الحاجة له لان العلة حيث لوحظت
فيها الاولية لم تتحقق في غير علم التوحيد حتى يطلق عليه اسم

الكلام

قوله مجازا لا حقايق لها اي
بان يوضع اللفظ لمعنى ولم
يستعمل فيه ثم يستعمل في غيره
فيكون هذا اللفظ حالة
استعماله في غيره مجازا
لا حقيقة له ٭

الكلام فيكون اسم الكلام خاصا بعلم التوحيد لا متعداه الى
غيره وحينئذ يكون قوله ثم خص به غير محتاج له لفهمه
من كون الاولية ملحوظة في العلة فان قلت لا نسلم انه اذا
لوحظت الاولية في العلة يكون قوله ثم خص به الخ ضائعا
لجواز ان يكون الى بقوله ثم خص به تمييزا لدفع احتمال
ان يسمى غير علم التوحيد باسم الكلام لغير هذا الوجه
من باقي الوجوه فالجواب ان هذا الاحتمال موجود في باقي
الوجوه المذكورة اذ يحتمل في كل وجه من الوجوه الباقية
ان يكون غير علم التوحيد سمي بالكلام لعلة اخرى فلو كان
الاتيان بقوله ثم خص به لدفع الاحتمال المذكور لوجب التعرض
له في كل وجه من الوجوه الباقية بان يقول في كل منها ثم
خص به ولم يطلق عما غيره تمييزا مع انه لم يتعرض له في غير
هذا الوجه فعلم من عدم التعرض له في غير هذا الوجه ان
ذكره في هذا الوجه انما هو لدفع احتمال تسمية غير علم التوحيد
باسم الكلام لهذا الوجه وكون الذكر في هذا الوجه لدفع هذا
الاحتمال انما يصح اذا قيد اطلاق اسم الكلام على علم التوحيد
بالاولية كما قيدناه به هذا ولو قيدت التسمية المعللة
بقوله لان اول ما يجب من العلوم الخ باعتبار هذه العلة
بقيد او لا بدل بقيد فاطلق به لكان اظهر من تقييد فاطلق
به في تقرير احتمال التوهم المدفوع بقوله ثم خص به ويبدل
الاطلاق بالتسمية في تقرير توجيه تقييد التسمية باولا بان
يقال وانما قيدنا التسمية باعتبار هذه العلة بقيد اولا
لانها لو لم تقيد به لقيل ان الاولية المذكورة في هذا الوجه
الى اخرها سيق مبدا لاطلاق التسمية فتامل قوله
ثم خص به اي ثم بعد اطلاق اسم الكلام على ما يفيد معرفة العقائد

قوله ما يجب ان يعلم
ويتعلم بالكلام ٭

Copyright © King Saud University